مجلة الدراسات التاريخية
مجلد 10 العدد 01 السنة 2009 ص ص 100-114

قضية تجنيد فرنسا للنائب العام السويسري روني دوبوا Rene Dubois كجاسوس ضد الثورة التحريرية 1957/1956

أ/ قدور محمد [1]
[1] جامعة الجزائر2

الملخص:

يتناول الموضوع قضية النائب العام السويسري الذي جندته مصالح الاستخبارات الفرنسية لصالحها ضد الثورة حيث استعمل صلاحياته من أجل التجسس على السفارة المصرية في بيرن التي كانت تعتبر الداعم الأساسي للثورة التحريرية الجزائرية، خلال الفترة الممتدة بين 1957/1956 والذي كانت نهايته مأساوية حيث أقدم على الانتحار بعد أن تم اكتشافه

مقدمة :

إن الحديث عن سويسرا خلال الحقبة الاستعمارية يعود بنا حتما إلى دراسة ومعرفة العلاقة التي كانت تربط فرنسا بسويسرا من جهة ونظرة سويسرا إلى الجزائر قبل وخلال الثورة التحريرية، فماضي التواجد السويسري في الجزائر كان مع دخول الحملة الفرنسية واحتلال الجزائر سنة 1830 سواء في شكل مجندين في الجيش او معمرين ممن استغلوا القوانين والتسهيلات التي أقرتها الحكومة الفرنسية من أجل دخولهم، فلم يسجل التاريخ أن سويسرا كانت شريكة في الحركة

الاستعمارية التي مست العالم خلال القرن ال 19إلا نادرا، وتعتبر الجزائر من بين هذه الحالات النادرة ،حيث تم تشييد مستوطنات كاملة باسم السويسريين كما حصل في الشرق الجزائري، فأوائل السويسريين الذين دخلوا الجزائر كانوا اثناء الغزو الفرنسي كجنود في جيش اللفيف الأجنبي، وبعد ذلك التحق بعض الفلاحين والمعوزين، قدموا من أفقر المناطق في سويسرا، ومع مطلع القرن العشرين أصبح منهم ذوي أملاك، إلا أن اندلاع الثورة اخلط حساباتهم وجعل دائرة الضغط تضيق على السياسيين من اجل ضمان سلامة مواطنيهم مما جعل السياسة السويسرية تشهد نوعا من التغير في المواقف فمن جهة أصبحت سويسرا ملاذ للنشطاء الجزائريين ومستقرا لسياسي جبهة التحرير ومن جهة أخرى كان لزاما على سويسرا ان تفي بالتزاماتها مع فرنسا الجارة والحليفة ،هذا ما ولّد نوعا من الازدواجية في التعامل مع القضية الجزائرية مما جعل فرنسا تسعى لفرض سياسة الأمر الواقع وباستغلال شخصيات سويسرية من اجل تحقيق أهدافها وهذا ما سنبحث فيه في هذا العرض من خلال التطرق لقضية شائكة متمثلة في محاولة تجنيد فرنسا لشبك من الجواسيس داخل الأراضي السويسرية ،و أهمهم النائب العام روني دوبوا الذي أحدث تشنج في العاقات الفرنسية السويسرية وأصبحت قضيته قضية رأي عام. فما هي حيثيات هذه القضية وكيف انعكست على العلاقات الثنائية بين البلدين؟ وماهي اهم نتائجها؟

1- سويسرا كمركز للتحضير للثورة في الخارج:

تعتبر سويسرا من الدول أوروبية التي احتلت مكانة هامة في اجندة الثوار المغاربة عموما والجزائريين خصوصا من اجل استغلالها في التحضير لاندلاع الكفاح المسلح وذلك لعدة أسباب موضوعية من اهمها وجود سفارة الجمهورية العربية المصرية في بيرن حيث كانت مصر من أشد الدول الداعمة لاندلاع الثورة [1] و مؤيديها بعد وصول جمال عبد الناصر لقيادة مصر وحرية الحركة فيها باعتبار سويسرا تضم بعض مقرات الهيئات الدولية ،لذلك فإن تسجيل بعض الثُّوار في خانة المتابعين والسجلين خطر من طرف السلطات الفرنسية مثل أحمد بن بلة جعل وجودهم في الجزائر أو فرنسا يشكل خطرا على حياتهم وممكن أن يؤدي إلى كشفهم وكشف مخططهم كما حدث سابقا بعد اكتشاف المنظمة الخاصة سنة 1947، وهذا ما جعل اختيارهم لسويسرا يعتبر الحل الأمثل بسبب قربها من فرنسا التي كانت تشهد هي الأخرى تحركات من طرف بوضياف وديدوش مراد، وبالتالي سويسرا هي المكان الأمثل لتسهيل سرعة الالتقاء فيما بينهم، دون أن ننسى عامل الحياد الذي التزمت به سويسرا في سياستها الخارجية والذي حفّز الثوار الجزائريين على استغلال هذا العامل أحسن استغلال بفضل التنقل الحر وتمرير الأموال واستقرار الشخصيات الهامة وانعقاد الاجتماعات المصيرية .

ومن جملة العوامل التي ساهمت في تسريع وتيرة التحضير للثورة ما حدث في صائفة 1954 أين كانت سويسرا على أهبة الاستعداد لتنظيم فعاليات كأس العالم وهو حدث مميز وكبير يحدث كل أربع سنوات ،و بالتالي فإن أعمال التحضير لهذا الحدث من شأنه

أن يشغل السويسريين عن الأمور الأخرى، هذه النقطة وهذا العامل أخذه بن بلة ومفجري الثورة بعين الاعتبار، لأن المراقبة الأمنية والتركيز من طرف السلطات السويسرية سيكون كله مُنصبّ على كأس العالم وهو ما يسهل التحرك، في نفس الوقت فإن سويسرا مكان آمن لإنجاز الهدف المنشود بعيدا عن الصراع الدائر في فرنسا والجزائر بين المصاليين والمركزيين بعد أزمة سنة [2] 1953. وفعلا فقد أرسلت الشرطة الفرنسية تقارير لنظيرتها السويسرية تُخبرها عن تحركات مشبوهة لبعض الجزائريين ،و عند عودة الشرطة السويسرية لسجلات الفنادق وجدت إقامة عدد من الأشخاص بأسماء جزائريين مكثوا خلال هذه الفترة في سويسرا .[3]

بهذا يعبر العديد من المؤرخين ومنهم السويسريين أنفسهم بأن سويسرا كانت ساحة معركة بل فقد كان لها شرف إطلاق وتأسيس الحركة التي ستقود الكفاح المسلح والتي ستغير وجه التاريخ في الجزائر، حيث يقول أحمد بن بلة أنه بتاريخ بتاريخ24 جويلية 1954 تقرر في اجتماع في فندق النخيل بسويسرا حضره إضافة إلى بن بلة كل من محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد، ديدوش مراد إطلاق تسمية "**جبهة التحرير الوطني**" كعنوان للحركة التي تقود الثورة في الجزائر, وأن تكون هذه الجبهة إطارا عريضا لكل أبناء الجزائر المخلصين، ولكل الأفكار والآراء، لأن الثورة بحاجة إلى كل أبنائها بسبب صعوبة الاستعمار الاستيطاني الذي تمارسه فرنسا، مع الاحتفاظ بالتنظيم الخاص كعمود فقري لها، وهو صاحب القرار[4].

2- رد فعل فرنسا على النشاط الثوري في سويسرا:

لم تبق فرنسا مكتوفة الأيدي جرّاء هذا النشاط المتزايد للجزائريين على الأراضي السويسرية ،فقامت باستغلال كل نفوذها موجّهة اتهاما ضمنيا لسويسرا بوقوفها إلى جانب الثورة [5]،لذلك حاولت الضغط عليها من أجل منع أي نشاط سياسي سواء للسياسيين أو الطلبة المنتمين لجبهة التحرير، وفي هذا الصدد تم عقد لقاء جمع مسؤول العلاقات الخارجية في المجلس الفدرالي السويسري السيد Petitpierre Max [6] مع السفير الفرنسي في سويسرا (بيرن) السيد Dennery Roland [7] تناول انعكاس الثورة الجزائرية على العلاقات الفرنسية السويسرية، حيث طرح هذا الأخير انشغاله وقلقه من نشاط جبهة التحرير الوطني المتزايد على الأراضي السويسرية، ولخّصت الوثيقة هذا الانشغال في أربعة نقاط، تُمثل باختصار مساندة الرأي العام السويسري للثورة.

بحجة أنه ينشط بطريقة غير شرعية، من جهة أخرى أمرت بطرد عدد من مسؤولي الجبهة بدعوى تهديد الأمن الداخلي والخارجي لسويسرا، وفي حقيقة الأمر ما أزعج الحكومة الفرنسية من وجود هذا المكتب على الأراضي السويسرية هو أن نشاط هذا المكتب كان يتمثل في إيقاظ الرأي العام السويسري تجاه القضية الجزائرية ومحاولة كشف الممارسات الفرنسية من خلال برامجه الدعائية [8] المتمثلة في الأنشطة وإقامة الندوات المخصصة لدراسة المشاكل المتعلقة بشمال إفريقيا ومنه دراسة مسألة القضية الجزائرية [9] .

لكن خيبة فرنسا كانت كبيرة لأن معادات سياستهم لم تكن من الجزائريين فقط بل إقدام عدد من السويسريين بدعم هذا النشاط الثوري وهذه القضية العادلة مثل عمال البنوك ونخص بالذكر السيد فرونسوا جونو François Genoud [10] الذي ساهم في تسهيل تمويل الثورة بالاموال مستغلال عمله كبنكي في اهم البنوك السويسرية ،هذه الأنشطة جعلت السيد" ميشال دوبري Michel Debré " رئيس الحكومة الفرنسية يقدم انتقادات كبيرة للبنوك السويسرية المتهمة بتسيير حسابات جبهة التحرير الوطني.

ومثلما لاحظنا ورغم إقدام سويسرا على محاولة إرضاء فرنسا ولو على حساب أحد أهم مبادئها المتمثل في الحياد الدولي بانحيازها لفرنسا في التضييق على جبهة التحرير بعيدا عن قناعات سياسييها مثل تصريحات المسؤول الفيدرالي "**ماكس بيتيت بيار max petite-pierre**" في ماي 1956 والذي اعتبر أن سياسة فرنسا أصبحت متبعة في الجزائر بفعل المجازر المتزايدة وقال " **من الواضح أنه لا يوجد حل في الجزائر غير الاستقلال ...كما أننا لا نحكم على الحرب في الجزائر ولكن وجب علينا إدانة الأعمال التي تقام هناك والمنافية لقوانين الإنسانية "** [11]

إلا انها أقدمت على استغلال كذلك بعض الطرق غير القانونية في حربها ضد الجزائر وكما هو الحال الذي كانت عليه دائما،رغم ما يمكن أن ينعكس على هذا في علاقتها بدولة ذات سيادة بل جارة وحليفة ،إلاّ أن كل هذه الاعتبارات لم تكن تدخل في حسابات الفرنسيين الذين كان همهم هو القضاء على الثورة التي فضحت الممارسات الاستعمارية الفرنسية في كل المحافل الدولية.

3- تجنيد المصالح الاستخباراتية الفرنسية للنائب العام السويسري كجاسوس :

بعد أن بدأت تكسب ساحات معركة جديدة وحلفاء جدد كانوا بالأمس القريب في الجانب الفرنسي ،ومن بين هذه الطرق الخبيثة التي استخدمتها فرنسا قضية التجسس ،وإذا كان التجسس أمر عادي في الأعراف الدولية ،إلاّ أن غير العادي هنا هو قيام فرنسا بتجنيد شخصية ذات مكانة مرموقة ووظيفة سامية في الدولة السويسرية للتجسس على نشاط الجزائريين والسفارة المصرية التي كانت منطقة ذات سيادة وحصانة ويتعلق الأمر بروني دوبوا Rene Dubois، اذي اختار أن يغرد خارج السرب من خلال مواقف كانت تسير عكس التيار الذي سطره سويسريون شرفاء آخرون مثل الصحفي شارل هنري فافرو، فقام بالتخندق والتموقع مع الاستعمار الفرنسي رغم ان كل المعطيات كانت تنذر بنهايته، لكن لحسن الحظ أن هؤلاء لم يكونوا كثر ولم يكونوا يمثلون الشعب السويسري، إلا أنهم وبانحيازهم للفرنسيين استطاعوا أن يعطوا هذا الاستعمار جرعة أمل زائدة وذلك بسبب أن هؤلاء أو إن صح التعبير هذه الشخصية كانت تحتل مكانة مرموقة ومنصبا هاما في الدولة السويسرية، فالسيد روني دوبوا Rene Dubois كان يشغل منصب النائب العام السويسري، أين استغل منصبه من أجل التجسس على نشاط جبهة التحرير ،وتمثلت مهمته في قام بالتصنت على المكالمات الهاتفية الخاصة بسفارة مصر في سويسرا، لأن مصر كانت تعتبر في نظر الفرنسيين هي السند الحقيقي والداعم الأول للثورة الجزائرية وأن السفارة المصرية كانت ملتقى الثوار الجزائريين

ومكان تخطيط سياسة جبهة التحرير الوطني، لذلك كانت تبحث عن ذريعة وسبب مباشر من أجل ضربة عسكرية أخرى لمصر كالتي قام العدوان الثلاثي سنة 1956 بمشاركة فرنسا التي وجدت في اكتشاف السفينة آتوس [12]سببا مقنعا في ذلك.

من جهة أخرى كانت فرنسا تعتقد ان سويسرا بسياتها الحيادية جعلتها مأوى(للمتمردين) الجزائريين الذين اختاروا هذه المنطقة الأوروبية ملتقى لهم لتنفيذ مخططاتهم الثورية سعيا للاستقلال، ونظرا لخصوصية السياسة السويسرية لم تجد فرنسا طريقة لتتبع نشاط الجزائريين على أراضيها أحسن من الطريقة الاستخباراتية، لذلك سعت إلى تجنيد عملاء لها عن طريق العقيد مارسيل مارسييه الذي كان ظاهريا يشتغل ملحقا تجاريا بالسفارة الفرنسية في سويسرا، حيث استطاع هذا العقيد ان يجند شبكة تشكلت من السيدين روني دوبوا Rene Dubois والمفتش ماكس أولريش Max Olrich، وإذا كان يبدوا غريبا تجنيد شخصية بحجم نائب عام فإن معرفة مواقفه من الاستعمار تزيل هذا الغموض، فالنائب العام هذا يعتبر من أشد المتحمسين والمساندين للاستعمار ومعادي للثورة ،يتجلى ذلك بوضوح من خلال موقفه من حادثة اختطاف الطائرة في 22 أكتوبر 1956 أين أبدى ارتياحه لعملية القرصنة التي عارضها العالم بأسره حتى من الفرنسيين، فجاء في تصريح له نقلته الصحافة السويسرية بأن هذه العملية سوف تلقن فرنسا من خلالها درسا نهائيا للجزائريين .[13]

هذه المواقف العدائية تجاه الثورة جعلته هدفا سهلا للفرنسيين لتجنيده في قضية جوسسة تعتبر أكبر فضيحة للسلطات

السويسرية، أما عن علاقة النائب العام بالفرنسيين فيذكر المؤرخ والصحفي السويسري شارل هنري فافرو أنها تعود لبداية سنة 1956 عندما أبلغ مارسيليه رئيس الحكومة غي مولي أن هناك اشتراكي متحمس يدعى دوبوا يمكنه أن يلعب دورا مهما في دعم فرنسا ضد خصومها، وتؤكد هذا الكلام جريدة جورنال دو جونيف le Journal de Genève بتاريخ 27 مارس 1957 نقلا عن جريدة لورور L'auror الفرنسية والتي تؤكد أن الشرطة الفرنسية قامت بدعوة النائب العام السويسري الذي توجه إلى باريس برفقة العقيد ميرسييه الملحق العسكري في سفارة باريس في بيرن، أين تم استقباله هناك، وتم إقناعه بأن عبد الناصر هو هتلر جديد يجب التخلص منه، هذه الجملة يؤكد السيد فافرو أنها أقنعت النائب العام على التعاون مع المصالح السرية الفرنسية واقترح لأجل ذلك مساعدة احد معاونيه وهو مفتش الشرطة ماكس اولريش، ومن خلال مهامه يعتبر دوبوا أهم مصدر للمعلومات الواردة من السفارة المصرية في سويسرا باعتبارها مقر اركان الوطنين في كامل أوروبا[14].

4- اكتشاف قضية تجسس النائب العام وانعكاسها على العلاقات الفرنسية السويسرية:

تم الكشف عن هذه القضية عن طريق الصدفة عندما أقدمت السيدة إليزابيت ديميربال وهي سكرتيرة سابقة للجنرال ديغول، كانت تعمل خلال هذه الفترة ملحقة صحفية بالسفارة الفرنسية في بيرن، قامت هذه الصحفية بنقل معلومات سرية إلى أحد الصحفيين اسمه سارج ميشال وهو من مؤيدي القضية الجزائرية، حيث أخبرته بأن هناك عملية تصنت ومراقبة وتتبع لنشاط أعضاء جبهة التحرير

وصلتهم بالقاهرة، تقوم بها شخصيات مهمة في الشرطة السويسرية لصالح السفارة الفرنسية، يقول السيد سيرج ميشال في تصريح تلفزيوني أن المعلومات التي قدمتها السيدة اليزابيت كانت صادمة لكنها تحتاج إلى تحقيق وتدقيق، ولكن السبيل الوحيد لإيقاف نشاط العقيد مارسييه هو الكشف عن هذه العلاقة السرية للرأي العام، حيث اتصل ميشال بصديقه الصحفي المعروف شارل هنري فافرو من أجل التشاور حول التصرف الأمثل، لذلك اتفقا على إبلاغ رئيس تحرير جريدة la tribune de Genéve السيد جورج هنري مارتان George -Henri Martin، هذا الأخير يؤكد أن هذه الأخبار كانت خطيرة جدا وأنه لا بد من تأكيدها لأنها تتهم شخصيات مهمة في الشرطة السويسرية بالتجسس لصالح فرنسا ضد السفارة المصرية[15]، وهو ما أدى إلى البقاء أيام من أجل التأكد من صحة هذه المعلومات، وفي الخير نشرت الجريدة بتاريخ 19 مارس 1957 معلومات حول قضية تجسس، هذا الخبر تناقلته وكالات الأنباء العالمية خاصة الأمريكية والبريطانية التي اعتبرت هذه القضية فضيحة دبلوماسية كان من نتائجها توقيف المفتش أولريش بتاريخ 05 ماي 1957 حيث ذكرت بعض الصحف الأمريكية مثل هيرالد تريبيون أن ماكس أولريش قد باع المكالمات المسجلة إلى السفارة الفرنسية هذه العملية الجاسوسية قد أدت إلى توقيف العديد من مناضلي جبهة التحرير الوطني خاصة في أوروبا ويعتقد ان السفينة آتوس[16] التي تم اكتشافها سنة 1956 كانت بسبب عملية التجسس هذه، أما النائب العام فلم يجد وسيلة للتخلص من هذه الفضيحة غير الانتحار حيث أقدم بتاريخ 24 مارس 1957 على

الانتحار باطلاق الرصاص على نفسه في حادثة لا تزال تسيل الكثير من الحبر وبقيت وصمت عار في التاريخ إلى يومنا هذا .

رغم أن عملية التجسس هذه خالفت كل الأعراف وكادت ان تعصف بالعلاقات بين البلدين وأحدثت ضجة وفضيحة كبيرة في أوساط الرأي العام السويسري، إلاّ أن الفرنسيين اعتبروها دفاعا مشروعا وعملية عادية رغم ما سببته لسويسرا من إحراج على مستوى العلاقات خاصة مع الدول الداعمة للثورة التحريرية وعلى رأسها جمهورية مصر العربية، ففي وثيقة أرشيفية مؤرخة في 4 أفريل 1957 صادرة عن الملحق العسكري للسفارة السويسرية في باريس يعتبر السيد Boucicaut مدير ال SDEC (service de la documentation de l'espionnage et du contre- espionnage) أن قضية النائب العام السويسري لا تتعدى كونها تبادل معلومات بين جهازين مختصين لبلدين صديقين، فالسيد دوبوا حسب مدير الSDEC رجل شرف وتصرف وفق ما يمليه عليه ضميره وواجباته الأوروبية وصداقته لفرنسا، وأنه لم يستفد من أي امتياز، وأنه مثال للنزاهة نفسها.

من جهتهم اعتبر المصريين أن هذا العمل مخالف لكل الأعراف الدبلوماسية وهو انتهاك لسيادة مصر، حيث قام السفير المصري في بيرن بالاحتجاج لدى السلطات السويسرية مبديا انزعاجه من تسجيل المكالمات الهاتفية ومراقبة موظفي السفارة المصرية، حسب ما جاء في وثيقة مؤرخة في 21 مارس 1957 والصادرة عن أرشيف الخارجية السويسرية .

5- تطور الموقف السويسري من الثورة بعد الحادثة:

كما تحدثنا سابقا عن الموقف السويسري من الثورة التي تدور احداثها في الجزائر من خلال تصريحات المسؤولين الذي كان سلبيا او معاكس لسياستها الحيادية رغم اعترافهم ضمنيا بكارثية الحرب في الجزائر ،إلا أن هذا الموقف أخذ بالتطور شيئا فشيئا متأثرا بعدة عوامل من بينها الرأي العام السويسري الذي اصبح يدعم الثورة اكثر من أي وقت مضى سواء من خلال احتضان الثوا ودعمهم إعلاميا أو شعبيا ونسجل هنا قضية طبع وثائق مؤتمر الصومام في احدى المطابع السويسرية ،وفي هذا الصدد يقول السيد وفي هذا الصدد يقول السيد شارل هنري فافور" *إن الكثير لا يعرفون أن هناك عددا من السويسريين قدموا دعما لصالح دعم الثورة الجزائرية....دوافع هؤلاء السويسريين كانت متباينة وقد تختلف من شخص لآخر ولكنها كانت تلتقي جميعها في اقتناعهم جميعا بواجب نصرة شعب يناضل ضد قوة استعمارية، البعض بدافع الالتزام السياسي اليساري، والبعض الآخر بدافع الواجب الديني الذي يأمر بنصرة المظلوم*[17]*، وآخرون وبالأحرى أخريات بدافع التعلق بشبان جزائريين شاءت الأقدار أن يحلوا إما كلاجئين أو كطلبة بهذه الربوع فيتحدثوا عن معاناة شعبهم ويتمكنوا من إقناع من حولهم بعدالة قضيتهم* "[18]

هذه المواقف التي تبنتها شخصيات سياسية وثقافية سويسرية معروفة منها الصحفي شارل هنري فافرو، السيد كورناس صاحب مطبعة، السيدة إفلين سيلرو (نائب برلماني فيما بعد)، إضافة إلى عدد من المثقفين السويسريين ضمن شبكة جونسون .... أجبرت السلطات

السويسرية على إعادة النظر في سياستها تجاه الثورة حيث نجدها تصدر القرارات التي تمنع التجنيد في صفوف جيش اللفيف الأجنبي خاصة بتصاعد حدة الأصوات المنادية بإرجاع شباب سويسرا إلى بلاده وإخراجه من مأزق الحرب فقد وصل الأمر إلى طلب لقاء مع الجنرال ديغول وطرح قضية المجندين السويسريين في الجيش الفرنسي وبعد تقرير مفصل على نشاطهم وظروفهم خاصة القصر منهم، وعد ديغول بأنه سينظر في الأمر.

الهوامش:

[1]- لعبت مصر دورا هاما في اندلاع الثورة وقبل ذلك في دعم حركات التحرير لبلدان المغرب العربي حيث احتضنت مقر مكتب وجيش تحرير المغرب العربي منذ 1947، كما ساهمت في دعم الثورة غداة انطلاقها بالإعلام بفضل إذاعة صوت القاهرة، وتكوين الضباط وجلب السلاح ثم احتضان مقر الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة .أنظر فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي،القاهرة1974

[2]- للمزيد حول هذا الموضوع يرجى العودة إلى

Jacques Valette, La guerre d'Algérie des Messalistes, 1954-1962, l'Harmattan

[3]- مارك بيرنو (Marc Perrenoud):حوار أجراه مع القناة الإذاعية السويسرية RTS حول سويسرا والثورة التحريرية بتاريخ 11 مارس 2013، حوار مسجل في موقع الأرشيف الدبلوماسي السويسري عبر العنوان :https://www.dodis.ch/fr/node/1918

[4]- أحمد بن بلة، برنامج بين زمنين، تلفزيون أبو ظبي في2000/11/30.

[5]- الأرشيف الدبلوماسي السويسري: وثيقة تحت عنوان " مقابلة مع السفير الفرنسي بخصوص المشاكل الكثيرة المتعلقة بالنشاط الكثيف لجبهة التحرير الوطني " dodis.ch/15044

[6] Petitpierre Max (1994/1899) مسؤول العلاقات الخارجية في المجلس الفدرالي السويسري بين 1961/1945، رئيس الفدرالية السويسرية سنة 1960

[7]- Dennery Roland (1979/1903) سفير فرنسا في سويسرا بين 1961/1954.

[8]- مريم الصغير غانم، **المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1962/1954**، دار الحكمة، ص449.

[9]- عمر بوضربة، **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958 جانفي 1960**، دار الحكمة، الجزائر 2016 ،صص 286_287 .

[10]- فرونسوا جونو من مواليد 26 أكتوبر 19515 بلوزان السويسرية انظم الى الحزب النازي الهتلري كما التقى بالسيد امين الحسيني عرف بدعمه لحركات التحرر في العالم منها القضية الجزائرية والقضية الفلسطينية لقبه جاك فرجاس ببنكي جبهة التحرير نظرا للدور الذي قدمه في دعم الثورة بالاموال عبر البنوك السويسرية ،توفي بتاريخ 30ماي1996

[11]- Marc Perrenoud, « les suisse est les accords D'Evian», **politorbis ,** N 31, 2002 , p19 .

[12]- كان بن بلة قد اشترى السفينة آتوس من شركة الإنجليزية يتاريخ 21 جويلية1956 من ميناء بيروت وكلف ابراهيم النيال وهو سوداني الجنسية بالتكفل بها وتم شحنها يوم04

أكتوبر1956 من ميناء الإسكندرية وكان محدد لها تاريخ 13 أكتوبر1956 للوصول إلى نقطة الإنزال لكن بواسطة وشاية من ابراهيم النيال استطاعت السلطات الاستعمارية أن تكتشف السفينة أنظر تفاصيل قصة السفينة في كتاب فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي،القاهرة1974، ص251.

[13] - la Gazette de lausanne .13/04/1957

[14] - le Journal de Genève ;27 /03/1957

[15] - le Temps, René Dubois, le procureur suicidé :29/03/2007.

[16] -كان بن بلة قد اشترى السفينة آتوس من شركة الإنجليزية يتاريخ 21 جويلية1956 من ميناء بيروت وكلف ابراهيم النيال وهو سوداني الجنسية بالتكفل بها وتم شحنها يوم04 أكتوبر1956 من ميناء الإسكندرية وكان محدد لها تاريخ 13 أكتوبر1956 للوصول إلى نقطة الإنزال لكن بواسطة وشاية من ابراهيم النيال استطاعت السلطات الاستعمارية أن تكتشف السفينة أنظر تفاصيل قصة السفينة في كتاب فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، ص"251

[17] - حول الدعم الذي تلقته الثورة من طرف رجال مسيحيين يرجى العودة إلى كتاب:

- Sybille Chapeu, Des Chrétiens dans la Guerre d'Algérie: l'action de la mission de France, ed l’atelier Paris 2004

[18] - حوار أجراه موقع Suisse infeo مع السيد شارل هنري فافرو بتاريخ 09 جويلية 2008 حول بعض السويسريين الذين تجندوا خدمة لصالح الثورة التحريرية.